السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الادارة المالية

أ.د. وسن احسان عبد المنعم(*)

الخلاصة:

تناول البحث الموسوم(السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الادارة المالية) مقدمة وستة محاور،تناول المحور الاول المفهوم العلمي للسياسة المالية .وتطرق المحور الثاني لجوانب السياسة المالية في العراق في السنوات الاخيرة.وركز المحور الثالث على تاثيرات انتشار الارهاب في العراق على تصدير النفط وتقليل الموارد المالية. واستعرض المحور الرابع الضغوطات والتحديات التي واجهت السياسة المالية في العراق .وركز المحور الخامس على خيارات الاصلاح المالي في العراق، فيما ركز المحور السادس على موازنة 2018 من حيث الرؤية وتحقيق الاهداف في المدى القريب.وانتهى البحث بالخاتمة والاستنتاجات.

Abstract:

The resrarch entitled (The Financial Policy in Iraq :Between Policy Stress and Financial Management Functions), have Introduction and Six Sections. The first Section dealt with the scientific concept of fiscal policy. The Second topic dealt with the aspects of fiscal policy in Iraq in recent years. The third topic focused on the effects of the spread of terrorism in Iraq on the export of Oil and the

(*) جامعة النهرين .كلية العلوم السياسية . قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.

reduction of financial resources. The fourth topic reviewed the pressures and challenges faced by the fiscal policy in Iraq . The fifth topic focused on financial reform options in Iraq . While the Sixth topic focused on the budget of 2018 in terms of vision and achieve goals in the near term .Finally, the conclusions was introduced in the paper.

المقدمة:

تعد الموازنة العامة للدولة من اهم ادوات التخطيط المالي ،كونها الاداة الاساسية التي تحدد اهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد المالية وعملية توزيعها.فهي جدول يتضمن ارقام تقديرية للنفقات والايرادات العامة خلال فترة زمنية غالبا ماتكون سنة واحدة وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة.

اهمية البحث: تنبع الاهمية من توضيح مدى الضعف في السياسة المالية في العراق خاصة مع التغليب في جانب النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية والذي انعكس سلبا على النمو والتطور الاقتصادي للبلد في حين ان المنطق وتجارب الشعوب تتجه نحو تغليب النفقات الاستثمارية لابعادها الايجابية الاقتصادية والاجتماعية.ومن المعلوم ان الانتقال من نظام مالي مقيد الى نظام اكثر حرية يقتضي ان يعتمد على سياسات للاصلاح المالي من حيث السيطرة على عجزالموازنة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وترشيد واعادة هيكلة النفقات العامة فضلا عن اصلاح الواقع الضريبي وتنويع الايرادات.

هدف البحث: العمل على خلق بيئة سياسية ملائمة وقادرة على ادارة المال العام بكفاءة ونزاهة والعمل على ضبط العلاقة باحكام بين الموازنة ومجمل الفعاليات الاقتصادية تحديدا ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي واداء الحكومة لواجباتها السيادية والعمل على تعزيزمجالات التنويع الاقتصادي مع استمرارية اهمية قطاع

الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي وتطوير الكهرباء والاهتمام بالعدالة التوزيعية وتمويل قطاع الخدمات العامة .

مشكلة البحث: ان الظروف السياسية وما نجم عنها من عدم الاستقرار قد انعكس على الواقع الاقتصادي وكان له تأثير سلبي على مجمل فعاليات السياسة المالية وبالتالي ضعف ادائها وتأثيره على بنود الموازنة العامة للدولة.

فرضية البحث: ان تزايد الاعتماد على المورد النفطي مع الاخذ بنظر الاعتبار تغيرات سعر البرميل عمق من حالة العجز التي تعانيها الموازنة العامة خاصة مع عدم توافر القابلية على تفعيل القطاعات الاقتصادية الاخرى وتزايد الهدر في المال العام وهو ما كان سببا في اعاقة عملية التطوروالنمو الاقتصادي .

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تناول السياسة المالية للدولةمع ما رافقها من عدم الانتظام في الفلسفة الاقتصادية المعتمدة والتي قادت الاقتصاد نحو المزيد من الضعف والتدهور والاعتماد على النفط كورد رئيسي للايرادات العامة بالدرجة الاساس.

هيكلية البحث: اعتمد البحث على عدة محاور هي:

. المحور الاول/ مفهوم السياسة المالية.

. المحور الثاني/ السياسة المالية في العراق.

. المحور الثالث/ النفط والارهاب وشحة الموارد المالية.

. المحور الرابع/ ابرز الضغوطات والتحديات التي تواجه السياسة المالية.

. المحور الخامس/ . خيارات الاصلاح المالي والارتكاز الجديد.

. المحور السادس/ موازنة 2018 :الرؤية وتحقيق الاهداف.

. الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

. المحور الاول /في مفهوم السياسة المالية:

كما هو معروف، ان السياسة المالية هي تلك المرآة التي تعكس توجهات الدولة نحو استخدام الايراد والانفاق العامين في التآثير على النشاط الاقتصادي وبما يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الموارد بين الافراد عبر مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تتخذها ممثلة بوزارة المالية في ادارة النشاط المالي بأعلى كفاءة ممكنة(1)، خاصة بعد التطور الذي لحق الدولة وانتقالها من الحياد المالي ضمن توجهات النظرية الكلاسيكية الى التدخل ضمن توجهات النظرية الكينزية ثم الى كونها منتجة ومساهمة في النشاط الاقتصادي محققة التوازن قدر ما تستطيع على جميع الجوانب الاقتصادية ومنها المالية عبر استخدام موارد الدولة المتاحة بأفضل الصيغ الممكنة وصولا الى التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص وبما يضمن انتاجا افضل وتوازنا اجتماعيا بارزا من خلال القواعد التي تستند عليها السياسة المالية والمتمثلة بالموازنة العامة(2).وكما يعبر عنها (بول ساميلسون) بأنها برنامج الحكومة فيما يتعلق(3):

1. **بالمشتريات من السلع والخدمات والانفاق على المدفوعات التحويلية .**
2. **كمية ونسب الضرائب المختلفة.**

ان ذلك يعني، ان الحكومة تؤثر في الاقتصاد الوطني من خلال ادوات السياسة المالية وهي(4):

1. **الضرائب بكافة انواعها مثل (المباشرة كضريبة الدخل ورأس المال والغير مباشرة كالضرائب الكمركية وضرائب المبيعات ..الخ).**
2. **الانفاق الحكومي وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة.**
3. **الدين العام.**

. المحورالثاني/ السياسة المالية في العراق:

مع استقراء للسياسة المالية والتاريخ المالي للدولة العراقية منذ تشكيلها عام 1921 ، فقد مرت بأربعة مراحل وادوار وكالاتي:

المرحلة الاولى/ امتدت من عام 1921 لغاية 1958،وكانت تلعب دور المنظم لمجريات الحياة الاقتصادية وانتهت بقيام مجلس الاعمار الذي تشكل عام 1950 في تولي زمام الامورواصدار اربعة مناهج استثمارية انمائية خلال المدة 1951. 1958 بمشورة من البنك الدولي للانشاء والتعمير والذي نصح الحكومة العراقية بالتركيزعلى البنى التحتية خاصة مشاريع الري والبزل والخزانات المائية.لقد اعطيت الاولوية انذاك للقطاع الزراعي ،كما نص قانون المجلس على تخصيص جميع ايرادات النفط لمشاريع الاعمار بينما تمول اعمال الحكومة الخاصة بالخدمات الامنية والبلدية والتعليمية والادارية من خلال الجبايات المختلفة من الضرائب والرسوم. وبعدها صدر في زمن رئيس الوزراء انذاك نوري السعيد قانون خصص (70%) من ايرادات النفط الى المجلس و(30%)الاخرى تذهب لدعم الموازنة(5). وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 ألغي مجلس الاعمار ليحل محله وزارة الاعمار ثم بعد ذلك في عام 1959 انشئت وزارة التخطيط وحلت محل وزارة الاعمار.

المرحلة الثانية/ والتي ابتدأت من نهاية المرحلة الاولى حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وتميزت هذه المرحلة بـ(6):

1. **ساعدت الزيادة في اسعار النفط الى تكوين فوائض مالية كبيرة دفعت نحو اعتماد دور انمائي تمثل بخطط خمسية ثلاثة انتهت مع عام 1985 عندما اصبحت الموازنات سنوية.**

2. كانت الموازنات العامة تفرض من قبل الحكومة وتصدر بقانون ملزم التنفيذ بالنسبة لمؤسسات الدولة.

3. لقد فرضت الحرب العراقية . الايرانية تحولات في دور الدولة الانمائي الى الدور التصحيحي منذ عام 1987 بفعل التغيرات الاقتصادية والمجتمعية التي فرضت على الدولة ترشيق مؤسساتها وتسريح موظفي القطاع العام نتيجة سياسة التقشف انذاك.الا ان الظروف الاجتماعية كانت لاتسمح بمثل هكذا اجراء لذلك كان التحول نحو الدور التصحيحي متفقا مع المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبشكل غير مباشر.

4. لم يستمر دور الدولة التصحيحي بعد دخول العراق الكويت في عام 1990 ثم فرض العقوبات الاقتصادية التي انهكت كاهل الاقتصاد والمجتمع بشكل مدمر وهو ما يشير الى دخول التاريخ المالي المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة/ شهدت هذه المرحلة الممتدة من (1990. 2003) انقطاع المورد المالي للدولة بسبب توقف الايراد النفطي بفعل العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل مجلس الامن. وبالرغم من المحاولات في توسيع قاعدة الايرادات المحلية واهمها ايرادات الضرائب التي تزايدت خلال هذه المدة من (688) مليون دينار عام 1991 الى (387442) مليون دينار عام 2001 الا انها شهدت تراجعا اذ وصلت الى (188518) مليون دينار عام 2002.وهو ما يدل على ان العجز في الموازنة كان ظاهرا بشكل كبير، اذ لم تغطي الايرادات العامة سوى (12%) من المصروفات تحديدا في عام 1994 بعد ان كانت (73,5%) عام 1987. ومع توقف الصادرات النفطية لم يكن امام الدولة الا تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي الجديد اي (سياسة التمويل بالتضخم

دون غطاء لتمويل العجز في الموازنة) الامر الذي عمق من الحالة الاقتصادية وزادها سوءا مع تولد معدلات مرتفعة من التضخم الى الحد الذي فقدت النقود فيها احد اهم وظائفها كمخزن للقيمة، اذ ارتفع معدل التضخم على سبيل المثال من(186,3%) عام 1991 الى (351,4%) عام 1995(7).

اما الجانب الانفاقي فقد ركزت الحكومة في انفاقهاعلى مجالات غير انتاجية خاصة مايتعلق بتأمين مفردات البطاقة التموينية ومستلزمات الدفاع ..الخ.

المرحة الرابعة/ بدأت مع التغيير السياسي في (9) نيسان 2003، وما لحقه من دمار اقتصادي بفعل العمليات العسكرية فضلا عن الارث الاقتصادي الثقيل الذي استلزم من الدولة اجراء اصلاحات سريعة.ان السياسة المالية استمرت في التخبط طالما ان الموازنة العامة تعتمد على الايرادات النفطية بشكل اساس والتي تشكل في المتوسط اكثر من (85%) من مصادر تمويلها، كما ان توزيع الاموال فيها ولغاية عام 2012 كان على اساس البنود ومازال ولم تكن على اساس تنمية القطاعات الاقتصادية والتي يكون عندها اعداد الموازنة معتمدا على تقييم البرامج والمشروعات (القائمة والجديدة) بطريقة منتظمة وعلى اساس (التكلفة . العائد، التكلفة الفاعلية)،مع عدم اعدادها وفق الاطر الزمنية المقرة قانونا واقرارها وفقا لاعتبارات سياسيةاكثر منها اقتصادية وهذا يظهر من خلال تاخر المصادقة على الموازنة وفق اطرها الزمنية المحددة مع انخفاض نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية كونها لم تتفق لاعتبارات اقتصادية مع استمرارية المشاكل السياسية والامنية كلها اعاقت عمل السياسة المالية حتى يومنا هذا.

والملاحظ ان المدة (2003. 2012) قد شهدت ارتفاعا في الموارد المالية للحكومة وزاد ايجابا على قدرتها في الانفاق العام الا انه انعكس سلبا على النمو الاقتصادي بسبب:

1. استشراء الفساد المالي والاداري الذي سيطر على اغلب الاموال المخصصة لاعمار المشاريع التنموية.
2. الدمار الذي اصاب الكثير من البنى التحتية.
3. زيادة الاستيرادات بعد رفع القيود على الاستيراد بسبب صدور قانون بريمر رقم (38) لعام 2003 والمسمى (ضريبة اعادة اعمار العراق) ، اذ فرضت ضريبة اعادة الاعمار بنسبة (5%) من قيمة البضائع الخاضعة للضريبة وقد وردت اعفاءات كثيرة بموجب المادة (2) من القانون المذكور تخص جهات مستفيدة وسلع كثيرة مما ادت الى منافسة شديدة للمنتجات المحلية قادت الى توقف الكثير من المنتجين المحليين واشاعة البطالة وحينها لم تستطع السياسة المالية من تحقيق غاياتها الاقتصادية بالرغم من تزايد المصروفات الفعلية للمشروعات الاستثمارية للوزارات خلال هذه المدة وابرزها:

1. تنويع موارد الموازنة.
2. اعادة النظر بالهيكل الانفاقي للموازنة العامة للدولة وبما يعزز الجانب الانتاجي.
3. ترشيد الانفاق وتجنب الضغوط التضخمية.
4. تحسين مستوى الخدمات وتوفير فرص عمل جديدة.

وعلى الرغم من تحقق بعض التغيير في الهيكل الانفاقي فقد حصل انخفاض في نسبة النفقات الجارية لتصل الى (68,3%)عام 2012 بعد ان كانت (97%) عام 2005 وزيادة نسبة النفقات الاستثمارية الى (31,7%) خلال عام 2012 بعد ان كانت (21%) عام 2005(8).

. المحور الثالث /النفط والارهاب وشحة الموارد المالية:

يعاني العراق من عدم الانتظام في الفلسفة الاقتصادية المعتمدة في اطار اقتصادي محدد وهو ما ارادها الاحتلال ان تكون مرحلة مفتوحة لمزيد من الضعف والتدهور والاتكال على المورد الريعي في ادارة الحياة الاقتصادية مع سيادة دور المستهلك امام تراجع فكرة سيادة المنتج(9).

ان واردات النفط الخام ما زالت تهيمن على تركيب وحركة ثلاثة موازين اساسية في الاقتصاد الوطني، وهي(10):

1. الحساب الجاري لميزان المدفوعات وهو الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات والتي تشكل تدفقات النفط فيه نسبة (98%) من اجمالي تدفقات العملة الاجنبية.
2. الموازنة العامة الاتحادية وتمثل الايرادات النفطية فيها بما لايقل عن (92%) من اجمالي الايرادات السنوية للموازنة العامة.
3. الميزان الاخير هو مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي GDP الذي يتراوح بين (46. 50%) من تركيب ذلك الناتج.

مقابل ذلك، فأن الايرادات غير النفطية في تقديرات الموازنة العامة لسنة 2017 لم تزد عن (8) تريليون دينار عراقي منها (5,7) تريليون دينار حصيلة الضرائب بحدود (4) تريليون دينار ضرائب مباشرة على الدخل ورأس المال و(1,7) تريليون دينار ضرائب غير مباشرة على الكمارك والرسوم...الخ. مع وجود ايرادات غير نفطية اخرى لم تزد عن (2,3) تريليون دينار تمثل الايرادات الرأسمالية عن بيع ممتلكات الدولة (كالاراضي والعقارات) وايرادات تحويلية (كرسوم اجازة الهاتف النقال وفروقات سعر الصرف...الخ).

يرافق ذلك بالمقابل، تزايد في تكاليف واعباء محاربة الارهاب ،فخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء (حيدر العبادي) في محافظة كربلاء بتاريخ

11/11/2017 أكد ان خسارة العراق في حربه ضد داعش بلغت (100) مليار دولار(1). وهو ما يشير الى ما يعانيه العراق من صدمة مزدوجة سياسية واقتصادية والمتمثلة بالنفط والارهاب.

وفق هذه الظروف، ومع عدم القابلية على تفعيل القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وعدم فاعلية القطاع الخاص، فقد تزايد الاعتماد على المورد النفطي في ظل تغيرات سعر البرميل مما عمق من حالة العجز التي تعانيها الموازنة العامة(11). واذا ما استثنينا المورد النفطي في الموازين الثلاثة الانفة الذكر فأن البلاد ستنصرف الى عجز ثلاثي مركب يصعب تفكيكه في المدة القصيرة بسبب ضيق التنوع في مصادر الدخل الوطني.

في ظل هذه الاوضاع، يعتبر دور السياسة المالية الحديثة محوريا خاصة بالنسبة للاقتصادات الريعية ومنها اقتصادنا العراقي من خلال ايجادها معيارا لقياس العجز الفعلي المتجذر اطلقت عليه بمعيار الرصيد غير النفطي (Non Oil -NOPB Primary Balance). ويعبر عن المقدار السالب فيما لو تم طرح النفقات العامة كلها من الايرادات غير النفطية (على ان تنزل النفقات المصروفة على القطاع النفطي من النفقات الكلية وكذلك خدمات الديون لكونها تتعلق بالتزامات السنوات المالية السابقة). وعليه، فأن مقدار العجز في الرصيد غير النفطي لموازنة 2017 بنحو (–72) تريليون دينار اي ان الاشارة السالبة هنا تمثل الايرادات غير النفطية والتي لا تزيد عن (5%) من الناتج المحلي الاجمالي مقابل الايرادات النفطية التي تصل (46. 50%) من مكونات هذا الناتج(12). وهو ما يعني، الاعتماد شبه الكامل على المورد النفطي في الانفاق العام للدولة وهذا يمثل تهديدا ماليا خطيرا وخللا في بنية النفقات العامة بفعل ضآلة الموارد غير النفطية اولا وبقاء اتجاهات النفقات العامة نحو النفقات التشغيلية التي

اصبحت تستحوذ على نسبة(50%) من اجمالي سقف النفقات العامة على حساب النفقات الاستثمارية(13).

وجميعها تغطى من الايرادات النفطية حصريا او من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي ولا سيما خلال سنوات الركود النفطي الماضية وانخفاض سعر البرميل. فالاقتصاد العراقي ينمو عندما تتعزز موارده المالية النفطية والتي تفرزها صدمة العرض الخارجية الايجابية ويتقلص عندما تفوق المستويات الانفاقية مستوى التعزيز في الاقتصاد. حتى اصبح ذلك من ابرز ملامح الموازنة الاتحادية في استمرار تلازم دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية والعمل باتجاهها من خلال الاثار التي تتركها صدمة العرض الخارجية لسوق الطاقة الدولية على الموازنة العامة كنتيجة طبيعية لاعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية كمصدر اساس في تمويل موازنته العامة،وهكذا فأن الدورة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية من خلال العلاقة التبادلية بين (الايرادات والنفقات) التي تؤثر في الاقتصاد القومي وتتأثر به.فالايرادات العامة تقتطع من الكميات الاقتصادية (الناتج القومي ودخول عوامل الانتاج) ثم انها تعود فتندمج في الدورة الاقتصادية وذلك عن طريق الانفاق العام الذي يشكل جزءا من الانفاق القومي الاجمالي والذي يسهم في خلق الناتج القومي وفي خلق دخول عوامل الانتاج(14). ففي ظل التحسن في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي الى جانب تنفيذ ما تم توقيعه من عقود مع الشركات الاجنبية لزيادة كمية الانتاج والتصدير ،حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانتاج النفطي (17,9%) ومتوسط نسبة الزيادة السنوية للصادرات النفطية حوالي (26,2%) خلال المدة (2013. 2017). وعليه، فأن تقديرات الايرادات النفطية حب تقديرات قيمة النفط المصدر لوزارة النفط يبلغ خلال المدة (2013. 2017) حوالي (768,721,937)مليار دينار.اما تقدير الايرادات غير النفطية فقد ازدادت من (7,398) تريليون دينار عام

2013 الى (9,786) تريليون دينار عام 2017 وبنسبة زيادة لا تتجاوز (32%) خلال ذات المدة اعلاه. ويعزى ذلك، الى الزيادة في الايرادات الضريبية بنسبة (10%) عن مستواها السابق مع الزيادة في حصة الخزينة من ارباح الشركات غير النفطية بنسبة (10%) كمعدل خلال ذات المدة(15).

. المحور الرابع /ابرز الضغوطات والتحديات التي تواجه السياسة المالية:

من ابرز الضغوطات التي تحد من مرونة الادوات المالية في الاقتصاد العراقي،هي:

1. كانت السمة البارزة منذ عام 1968 ولغاية عام 2003 هي عسكرة المجتمع وزيادة الانفاق العسكري، فخلال هذه المدة بلغت عائدات النفط حوالي (271,11) مليار دولار اهدرت معظمها على الحروب حتى بلغت نسبة الانفاق العسكري (68%) من الموازنة العامة للدولة وقدرها البعض بـ(75%) منها. ولكن بعد مضي (14) عاما على التغيير وتبني نظام يجعل من التنوع الاقتصادي سبيلا لايرادات الموازنة ،لم تتضح اية نتائج ايجابية في ظل غياب السياسات الهادفة نحو اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وتفعيل الانشطة الاقتصادية فضلا عن عدم تقديم اية حوافز لدعم المستثمرين والصناعيين في القطاع الخاص وعدم وجود قاعدة بيانات تؤشر المجالات الخاضعة للاستثمار مع سوء الادارة. ومع بقاءتخلف القطاعات الاقتصادية الاخرى فأن الاعتماد على الايراد النفطي هو السبيل الوحيد لادامة الحياة في العراق بعد عام 2003. وهو حال ظل متلازما حتى يومنا هذا عدا بعض النجاحات التي حققها القطاع الزراعي الذي شهد شيئا من النمو في انتاج الحبوب الزراعية كالحنطة والشعير والذرة ،في حين تضرر

انتاج التمور بشكل لافت خاصة بعد انحسار المياه العذبة وتصاعد اللسان الملحي الى شمال شط العرب مع قلة المكافحة لامراضها كحشرة الدوباس وغيرها. اما القطاع الصناعي فقد تعثر وفشل فيما يتعلق بخصخصة شركات القطاع الصناعي وظلت تمثل عبئا على الموازنة العامة نتيجة تحمل اعباء رواتب منتسبيها وتكاليف اداراتها والنقل والايفادات ...الخ التي تخرج من عوائد النفط(16).

2. التقاطعات السياسية بين الكتل سببت ارباكا في عمل الحكومة وتأخر اطلاق صرف المبالغ المرصودة من الموازنة الى الوزارات والاقاليم والمحافظات حتى الشهر الرابع او الخامس من السنة ،بسبب طول المدة التي تستغرقها الحكومة في اعداد الموازنة.كما ان تعدد مؤسسات صنع القرار الاقتصادي (وزارة التخطيط، اللجنة الاقتصادية، مستشارية رئيس الوزراء، البرلمان)، من دون توحد في الرؤية والتوجه مع وجود التقاطعات وعدم التنسيق بين المؤسسات سبب تناقضا في القرارات مابين مؤسسات التخصيص للموازنة العامة ،فهناك ثلاث جهات للانفاق العام على مستوى الدولة وهي (موازنة تنمية الاقاليم، موازنة الوزارات المعنية، موازنة المحافظات)، وهو امر يخلق صعوبة في القرار الانفاقي والرقابة على الانفاق دون حصول فساد مالي في المشروعات. فخلال الفترة من (2004. 2012) بلغ اجمالي المبلغ المصروفة على اعادة اعمار العراق حوالي (202,91)مليار دولار،وتؤكد وزارة التخطيط في مقدمتها عن موازنة 2014 ان هناك اكثر من (6000) مشروع لم يتم انجازها وتبلغ تكلفتها اكثر من (228) تريليون دولار.وهو ما يؤكد على الهدر المالي والاداري في عمليات التنفيذ.وبحسب دراسة قامت بها منظمة النزاهة الدولية في عام 2012 والمعتمدة على احصائيات

الصندوق والبنك الدوليين ،فأن الاموال المهربة من العراق بشكل غير قانوني قبل عام 2011 قدرت بـ(65) مليار دولار، اي ما يعادل (56%) من الناتج المحلي الاجمالي لذلك العام. وتعود اسباب ذلك الى عدم الاستقرار السياسي والمحاصصة الطائفية وضعف السلطة القضائية.ان ذلك جعل من حجم الفساد كبيرا وعزز من شيوع التفاوت الطبقي والاثراء على حساب المال العام وزاد من تخلف مؤسسات الدولة وتراجعها عن اداء مهامها على الوجه المطلوب(17).

3. الاختلال في نمط الانفاق الحكومي، ويظهر ذلك من خلال الاختلال في بنية العام لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية وهو ما ولد زيادة في مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد يقابلها عدم مرونة في الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على الاستجابة لتلك الزيادة محدثا ارتفاعا في المستوى العام للاسعار والتي تم تلافيها بزيادة في الاستيرادات التي شوهت من المعروض المحلي من السلع وزادت من درجة الانكشاف الاقتصادي امام العالم الخارجي.ففي عام 2015 شكلت النفقات التشغيلية نسبة عالية من النفقات العامة للدولة لتصل الى (70%)، وتشكل نسبة تأمين رواتب موظفي الدولة حوالي (63%) من النفقات التشغيلية فضلا عن تخصيص (22%) من تلك النفقات لتأمين نفقات الرعاية الاجتماعية لعام 2015(187). وهذا يعني ان ما يخصص للاستثمار ضعيف غير قادر على خلق فرص بديلة تستوعب البطالة وتسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني، وبقاء القطاع النفطي هو الممول الوحيد لموازنة الدولة وهو ما يتنافى مع تحول الاقتصاد نحو اقتصاد سوق يشترط ارتفاع قيمة الايرادات الاخرى التي بقيت دون مستوى الطموح ،فهي في احسن حالاتها لاتزيد عن (

18%) من قيمة الايرادات المكونة للموازنة المالية للعراق لعام 2015.

4.ان التنبوء وحالة اللايقين هو مايميز تقديرات الموازنة العامة وامكانية تحقيق اهدافها طالما ان الانفاق الحكومي يعتمد على الايرادات النفطية بنسبة تفوق (90%) مما وضع الاقتصاد العراقي على المحك بعناصر اتسمت بها الايرادات النفطية،هي(19):

ا. التذبذب المستمر في اسعار النفط بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في تحديده وهذا يعني ربط الاقتصاد المحلي بعوامل خارجية.

ب. النفط مورد ناضب وهناك محاولات لصالح الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة كالرياح والطاقة الشمسية والمياه.

ج. ارتباط الموازنة العامة بشقيها الايرادي والانفاقي باسعار النفط هو ما يجرد السياسة المالية من اداء الدور المطلوب والتكيف مع الازمات الاقتصادية والمالية بمرونة وكفاءة.

5. استمرار الاعتماد على المنهج التقليدي (موازنة البنود) في اعداد الموازنات العامة للعراق مما جعلها بعيدة عن الرؤية التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي ،ذلك ان الوضع الراهن يتطلب من الحكومة القيام بعدة اجراءات ابرزها(20):

ا. ضبط الانفاق الحكومي وتحقيق مبدأ التوازن في تنفيذ النفقات العامة التشغيلية والاستثمارية.

ب. اصلاح النظام الضريبي من خلال توسيع الاوعية الضريبية بقوانين جديدة للضرائب تنسجم مع المقدرة التكليفية للمواطن.

ج. العمل على اعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص مع تفعيل دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

6. تزايد تكاليف التسلح ومحاربة الارهاب، نتيجة دخول العصابات الارهابية (داعش) الى العراق في 10/6/2014 وما رافقها من انهيار في اسعار النفط في النصف الثاني من العام ذاته،وهو ما ادخل الحكومة في ازمة خانقة في توفير امكانيات تحشيد الطاقات الامنية لادامة زخم المعارك مع داعش،حتى قدرت النفقات التسليحية ووصلت الى(15,296) مليار دولار عام 2015 من مجموع النفقات الكلية البالغة (70,347) مليار دولار مشكلة نسبة (21,74%) من مجموع النفقات الكلية للعراق عام 2015.ثم تصاعدت حتى وصلت عام 2017 الى (22,25) مليار دولاروهي مقاربة الى ربع النفقات العامة للعراق والمقدرة ب (100,671) مليار دولار، وهذا المبلغ يعادل ثلاثة ارباع المبلغ المصروف على الجيش من عام 2003 ولغاية عام 2014.ومع ذلك فأن تسليح الجيش العراقي بقي دون المستوى المطلوب وذلك لارتفاع نسبة النفقات التشغيلية له والبالغة (77,45%) من مجموع المبالغ المخصصة للامن والدفاع. وقد ازدادت النفقات خاصة بعد انضمام عناصر الحشد الشعبي الى المنظومة الامنية ليصبح العراق بثلاثة جيوش هي الجيش الاتحادي والحشد الشعبي والبيشمركة .ومع انهيارات اسعار النفط منذ منتصف عام 2014 وما ولدته من ضائقة مالية عملت الحكومة على ضغط النفقات ولجأت الى استقطاع نسبة (3,8%) من مجموع رواتب ومخصصات الموظفين في القطاع العام مع رواتب المتقاعدين كافة لسد الاحتياجات في توفير نفقات الحشد الشعبي ،اذ خصص (60%) منها لهم و(40%) منها المتبقية لدعم النازحين واعادة الاستقرار الى المناطق المنكوبة(*). لقد سبب ذلك لجوء الحكومة العراقية نحو الاقتراض من نحو الاقتراض من الخارج وهو ما ظهر في ابواب الموازنة العراقية للعام 2017 في جدول القروض المقدمة للعراق، كالقرض الامريكي المقدر (27,500) مليون دولار لغرض كفالة شراء الاسلحة منهم، فضلا عن الاقتراض

لاغراض غير عسكرية كقرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقروض ضمان من بريطانيا وفرنسا وكندا عن طريق البنك الدولي ،وقرض الاتحاد الاوربي والقرض السويدي لدعم الموازنة وقرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتمويل مشاريع وزارة النفط والاسكان والبلديات والموارد المائية والصحة والاتصالات والنقل ،والقرض الايطالي لمشاريع وزارتي الموارد المائية والزراعة وقرض بنك التنمية الالماني لتمويل مشاريع المناطق المحررة من الارهاب...الخ.ان ذلك يعني، ان موازنة 2017 متخمة بالقروض التي بلغت قيمتها حوالي (7,160) (سبعة مليار ومئة وستون مليون دولار). ان هذه الدول المقرضة تشترط تعظيم الفائدة من خلال ضمان تشغيل شركاتها وما تدره الفوائد المترتبة على اصل الدين كما هو في القرض الامريكي والايطالي المعني بصيانة سد الموصل، في الوقت الذي يستنزف التسليح والحرب على الارهاب اموال كثيرة من الموازنة خاصة مع هبوط اسعار النفط(21).

7. تفاقم موجات النزوح والتهجير لاسباب شهدتها البلاد بعد عام 2003 مباشرة بعمليات تهجير قسري على اساس الهوية الطائفية ،وقدرت وزارة الهجرة والمهجرين عدد العوائل النازحة حتى منتصف عام 2012 من دون محافظات كردستان بـ(181,702) عائلة وتحدثت حكومة كردستان في احصائيات لها لذات المدة بـ(37,941) عائلة وسجلت محافظة نينوى اعلى نسبة نزوح حاليا بلغن (6,2%) من مجموع سكانها.وخلال عام 2014 بلغ العدد الكلي للنازحين اكثر من (2) مليون شخص. وبالتنسيق بين وزارة التخطيط ـالجهاز المركزي للاحصاء مع وزارة الهجرة والمهجرين فان مسح عدد النازحين خلال عامي (2014، 2015) وصل الى (2,1) مليون نازح متواجدين على (12) محافظة باستثناء محافظات اقليم كردستان لغاية اذار 2015(2). وهذه الارقام غير نهائية طالما ان حركة التهجير والنزوح مستمرة تبعا لوجود التهديد الذي

يجبرهم على النزوح بحثا عن الامان.وقد قدرت التكاليف المالية التي خصصتها الحكومة لاستقبال النازحين من ساحات المعارك الخاصة بالتحرير (2) تريليون دينار عراقي خلال عامي 2015 و 2016، وبلغت عدد وحدات الايواء المعدة لهم (57,000) الف وحدة سكنية مختلفة. وحددت الحكومة نسبة (40%) من مجموع الاستقطاعات الخاصة برواتب الموظفين والمتقاعدين البالغة (3,8%) لدعم النازحين واعادة الاستقرار لمناطقهم المحررة(22).

. المحورالخامس/ خيارات الاصلاح المالي والارتكاز الجديد:

من اولويات خيارات الاصلاح المالي تلك الخيارات القائمة للسيطرة على عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي(23)، مع تنويع وتنمية الانشطة الاقتصادية غير النفطية (السلعية، الخدمية، التوزيعية) وبمعدل نمو سنوي قدره (7,5%) مع التعزيز المالي القائم على تعظيم موارد الموازنة العامة النفطية وغير النفطية(24)، واستنادا الى العوامل الاقتصادية الموضوعية الاتية(25):

1. يعد العراق من البلدان المعتمدة على الايرادات النفطية بشكل اساس فضلا عن انها من البلدان المرتفعة بالمقابل في الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو وبما يغطي النفقات العامة من جهة ويخفض من نسبة ارتفاعها لمصلحة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتكوين الطلب الكلي.
2. العمل على تخفيض عجز الرصيد غير النفطي NOPD خلال الاعوام الثلاثة القادمة ليبلغ (-42) تريليون دينار في عام 2020عن وضعه القائم حاليا (-72) تريليون دينار. من خلال اعادة هيكلة النفقات العامة والتقليل من المديونية وتعظيم الايرادات غير النفطية لتصبح نسبة التغير في الرصيد غير النفطي باتجاه الانخفاض او التقليص ينبغي ان تكون بنحو (70%) مما يعني تحسنا في الايرادات من مصادر غير نفطية ظاهرا بشكل ايجابي

بما فيها الضرائب والرسوم والايرادات الرأسمالية التحويلية وغيرها خلال المدة القادمة 2018. 2020.

3.العمل على تطبيق برنامج مالي متشدد يخدم توجيه الموارد المالية نحو الاستقرار والتنمية خاصة وان اعباء الحرب على الارهاب الداعشي واعباء اعادة الاعمار وعودة النازحين تتطلب التصدي لكافة مظاهر الهدر والتبذير العام.

4.ابتداءً من السنة المالية 2018 العمل على اعتماد منهج التكييف والتعزيز المالي 2018. 2020 من خلال:

ا. انشاء حساب بأسم صندوق تعويضات الدين العام تودع فيه اي زيادة ناجمة عن تحسن اسعار النفط فوق المعدل المستهدف في الموازنة الاتحادية يستخدم للتعويض عن اية ديون داخلية او خارجية مخططة خلال السنة المالية او اطفاء ديون سابقة حسب الحالة على ان يتم الالتزام بالاسعار المقدرة الحالية في الموازنة التكميلية لعام 2017 البالغة (44,4) دولار للبرميل الواحد من النفط المصدر خلال المدة 2018. 2020 ويتلقى حساب الصندوق كذلك الايرادات الرأسمالية من بيع الاراضي والعقارات التابعة للدولة مع الايرادات التحويلية وعدها من اوجه تمويل حساب الصندوق المذكور اعلاه.

ب. العمل على منح الشهادات الاهلية الرصينة تراخيص لمنح منافذ تحصيل ضريبي لصغار المكلفين لضمان التحصيل ومنع الفساد مع تشريع قانون ضريبة المبيعات باحتساب الضريبة على القيمة النهائية للخدمة كأن تعفى مثلا المواد الغذائية ومواد البناء وغيرها في المرحلة الاولى على ان تتخذ القرارات بغية تفادي اي تعقيد في النظام الضريبي.

ج. تطوير نظام دعم الوقود واقتصاره على الطبقات المستهلكة الفقيرة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية على ان تمسك الشركات المملوكة للدولة المنتجة

والمسوقة للوقود ن نظاما لمحاسبة الكلفة يوضح التكاليف الفعلية للانتاج وتفادي مظاهر (الركوب المجاني) في تحصيل الربح غير الحقيقي جراء التسعير غير الواقعي للنفط الخام المكرر والمسوق داخليا.

د. العمل على التعاقد مع شركات عالمية رصينة تعمل على كفاءة الفحص والتحصيل والتخليص الكمركي بما يعظم الموارد السيادية للبلد ويقضي على الفساد وهدر المال العام مع تحسين ادارة جمع الرسوم غير السيادية وفق المادة (24) من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2017 ضمن نظام حسابي شفاف يبين حركة الايرادات والنفقات ويوضح اوجه الصرف لدى وحدات الانفاق كافة وتزود وزارة المالية بحركة الحساب وارصدته شهريا.

4. توليد فرص للعمل وزيادة مستوى التشغيل بما يقلل من معدلات البطالة القائمة الى (16%) مع نهاية عام 2017 من اجمالي السكان(26).

. المحور السادس/موازنة 2018: الرؤية وتحقيق الاهداف:

لقد حظي مشروع الموازنة العامة لسنة 2018 باهتمام كبير في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة. فهو مازال في مرحلة المناقشة واجراء التعديلات رغم الاتفاق على الخطوط العامة. ان ايرادات الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2018 بلغت (85,331) تريليون دينار وحدد سعر برميل النفط بـ(43,4) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تصدير يبلغ (3) مليون و(888) الف برميل يوميا بضمنها (250) الف برميل من كميات النفط المنتج من اقليم كردستان و (300) الف برميل من حقول كركوك على اساس سعر صرف يبلغ (1182) دينار لكل دولار.

لقد حددت الموازنة ضمن المادة (9) اولاًوثانياً حصة اقليم شمال العراق (كردستان) بنسبة(12,67%) من اجمالي النفقات الفعلية (النفقات الجارية

والنفقات الاستثمارية) وحسب نفوس كل محافظة بعد استبعاد النفقات السيادية وهو ما احدث ازمة جديدة بين المركزو الاقليم تقود الى تقاطعات قادمة(27). اما بالنسبة الى نسبة العجز في الموازنة فقد كشفت وثائق مسودة مشروع قانون الموازنة لعام 2018 ان العجز بلغ (22) تريليون (782) مليار دينار.وهذا ما يعني، ان الموازنة الحالية لاتختلف عن العام الحالي 2017 في الخطوط العامة سوى بعض التغيرات القائمة على تأسيس صندوق تعويضات الدين العام مع دعم القطاع الخاص والمنتج المحلي على حساب المستورد وهو ما تم الاشارة اليه سابقا. لقد ساهم الارتفاع في اسعار النفط الى (70. 76) دولار للبرميل الواحد الى تحقيق فائض في ميزانية الدولة، غير ان الفائض الذي اصدرت الحكومة وثيقة عنه يعد فائضا غير ملموسا لكون ان الاقليم غير ملتزم حتى الان بقراراته مع المركز بخصوص الايرادات لتصدير النفط والضرائب...الخ.كما ان ذلك كله يعطي مبررا لاستمرار الحكومة بسياسة التقشف حتى العام المقبل. وقد وجه رئيس الوزراء (حيدر العبادي) الى الكادر المتقدم في وزارة المالية بأجراء مراجعة دقيقة لموازنة 2018 مع ضرورة خفض النفقات التشغيلية للرئاسات الثلاث وللوزارات والى الجهات غير المرتبطة بالوزارة الى الحدود الدنيا لضمان تأمين النفقات الاساسية مع الالتزام بتسديد الديون الدولية والوطنية وتفعيل النشاطات الاقتصادية غير النفطية والعمل على توسيع قاعدة ايراداتها وزيادة الانتاجية فيها(28).

. الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:

مما لاشك فيه، ان طبيعة القوانين والاجراءات التي تحكم عمل السياسات المالية في العراق لعبت دورا رئيسا في تحديد مسار وحجم العجز في الموازنة العامة وضمن الاطار الكلي لهذه السياسات .كما ان سوء الادارة المالية وتزايد حجم الهدر المالي والضغوط السياسية والاقتصادية كانت سببا في مشاكل

متعددة اثرت على عمل الموازنة العامة وصولا الى المواطن البسيط ،وهو ما يمكن رؤيته بوضوح من خلال تزايد حجم العجز بالموازنة العامة للدولة الى جانب ارتفاع حدة وتائر التضخم وضخامة حجم العجز بالحساب الجاري مع ضعف في نمو الانتاج والاستثمار الذي اخذ يؤثر سلبا على شرائح المجتمع مع تزايد معدلات الفقر والبطالة.

الاستنتاجات:

1/ يعاني العراق من عدم الانتظام في الفلسفة الاقتصادية المعتمدة في اطار اقتصادي محدد وهو ما ارادها الاحتلال ان تكون مرحلة مفتوحة لمزيد من الضعف والتدهور والاتكال على المورد الريعي في ادارة الحياة الاقتصادية مع سيادة دور المستهلك امام تراجع فكرة سيادة المنتج.

2/ ان واردات النفط الخام ما زالت تهيمن على تركيب وحركة ثلاثة موازين اساسية في الاقتصاد الوطني،وهي:

. الحساب الجاري لميزان المدفوعات وهو الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات والتي تشكل تدفقات النفط فيه نسبة (98%) من اجمالي تدفقات العملة الاجنبية.

. الموازنة العامة الاتحادية وتمثل الايرادات النفطية فيها بما لايقل عن (92%) من اجمالي الايرادات السنوية للموازنة العامة.

. الميزان الاخير هو مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي GDP الذي يتراوح بين (46. 50%) من تركيب ذلك الناتج.

3/ ينموالاقتصاد العراقي عندما يحقن بالموارد المالية النفطية والتي تفرزها صدمة العرض الخارجية الايجابية ويتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية مستوى الحقن في الاقتصاد. حتى اصبح ذلك من ابرز ملامح الموازنة الاتحادية في استمرار تلازم دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية والعمل باتجاهها من خلال الاثار

التي تتركها صدمة العرض الخارجية لسوق الطاقة الدولية على الموازنة العامة كنتيجة طبيعية لاعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية كمصدر اساس في تمويل موازنته.

4/ استمرار الاعتماد على المنهج التقليدي (موازنة البنود) في اعداد الموازنات العامة للعراق مما جعلها بعيدة عن الرؤية التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي .

5/ هنالك الكثير من الضغوطات التي حدت من قدرة السياسة المالية في مجال الاصلاحات السياسية والاقتصادية وياتي ابرزها في:

. عسكرة المجتمع وزيادة الانفاق العسكري.

. التقاطعات السياسية بين الكتل.

. الاختلال في نمط الانفاق الحكومي.

. التنبوء وحالة اللايقين هو ما يميز تقديرات الموازنة العامة.

. استمرار الاعتماد على المنهج التقليدي(موازنة البنود).

. تزايد تكاليف التسلح ومحاربة الارهاب (داعش).

. تفاقم موجات النزوح والتهجير التي شهدتها البلاد بعد عام 2003.

6/ شكل الارهاب مشكلة خطيرة على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما يخلفه من تدهور وتناقضات اثرت سلبياتها على الاقتصاد والمجتمع العراقي بشكل كبير ومنها عمل السياسة المالية.

التوصيات:

1/ضرورة البحث عن الفرص لتعزيز الموارد غير النفطيةمن خلال تفعيل دور القطاعات غير النفطية (السلعية، الخدمية، التوزيعية) التي تجعل من مقياس الدخل غير النفطي هدفا للتعزيز المالي مع ضبط مستوى النفقات العامة التشغيلية والاستثمارية والسيطرة عليها لتكون متناغمة مع الايرادات العامة للدولة.

2/ التاكيد على انشاء حساب بأسم صندوق تعويضات الدين العام تودع فية اية زيادة ناجمة عن ارتفاع اسعار النفط وتحسنها وبما يسهم في التعويض عن اية ديون داخلية وخارجية خلال السنة المالية مع اطفاء الديون السابقة وحسب الحالة لها.

3/ تشريع قانون ضريبة المبيعات باحتسابها على القيمة النهائية للخدمة مع تحسين ادارة جمع الرسوم غير السيادية بشكل شفاف وتزود وزارة المالية بحركة الحساب وارصدته شهريا.

4/ العمل على جعل القوانين والاجراءات التي تحكم السياسة المالية اكثر شفافية وانسيابية ومرونة وبما يحقق العدالة الاجتماعية.

5/التاكيد على اهمية ان تكون البيئة السياسية ملائمة وقادرة على ادارة المال العام بكفاءة وبما يعمل على استقرارالاداء الحكومي والاقتصاد الكلي وسياساته بالنتيجة.

الهوامش

(1)د.سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني، الكاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 633.

(2) د.خالد شحادة الخطيب ود.احمد زهير شامية،اسس المالية العامة، ط 3، دار وائل للنشر، 2007، ص 269.

(3) Paul A.samuelson and WilliamD.Nordhaus,Economics,12ed,international Student edition,1985.

(4) عبد الوهاب الامين وزكريا عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت ،1983، ص 90.

(5)عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي . فوضى تنموية...خيارات الانطلاق ،مركز العراق للدراسات، ط 1، مطبعة الساقي ،بغداد، 2013، ص 22.

(6) د.عبد الحسين جليل الغالبي ود.حسن لطيف الزبيدي ،التغيرات الاقتصادية في عام 2010 . 2011 ، لتقرير الاستراتيجي العراقي 2010 . 2011 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 232.

(7)صلاح جبير البصيصي، تنظيم الموارد المالية في العراق الفدرالي، 2012، ص 32.

(8)د.خليل اسماعيل ابراهيم، واقع السياسة المالية في العراق (المركز والاقليم) للمدة (1991. 2012)، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (10)، 2017، ص 100.

(9)د.جواد كاظم البكري واخرون،الاقتصاد العراقي والاحتلال الاميركي التحول نحو المجهول،بصمات الفوضى ارث الاحتلال الاميركي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 280.

(10)د.مظهر محمد صالح، التعزيز المالي للعراق: رؤية للاعوام 2018. 2020، شبكة الاقتصاديين العراقيين،3/8/2017،ص 1.

(9)اذاعة السومرية،المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء (حيدر العبادي) في كربلاء،بتاريخ 11/11/2017.

(11)د.حيدر حسين ال طعمه، تحديات السياسة المالية في العراق، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ك 2 2016، ص 1.

(12) د.مظهر محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(13) خطة التنمية الوطنية(2013. 2017)، بغداد، ك 2 2013، ص 7.

(14) د.محمد طاقةود.هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط 2، عمان، 2010، ص 22.

(15) خطة التنمية الوطنية(2013. 2017)، مصدر سبق ذكره ، ص 39. 40.

(16) المصدر السابق، ص 193. 194.

(17) د.حيدر حسين ال طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(18) المصدر السابق، ص 2.

(19) خطة التنمية الوطنية(2013. 2017)، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(*) بلغ مجموع المبالغ المخصصة لوزارتي الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الارهاب والحشد الشعبي وهي الجهات التي تضطلع بحفظ الامن والدفاع عن العراق حوالي (22,256)مليار دينار وهذه الاموال تشمل المخصصات التشغيلية (المستلزمات الخدمية والسلعية وصيانة الموجودات عدا الرواتب والاجور)يضاف اليها الاستثمارية.للمزيد: قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة المالية 2017،الوقائع العراقية ، العدد(4430)في 18/1/2017.

(20)محمد رشك غياض، مصدر سبق ذكره، ص 184. 188.

(21) المفوضية العليا لحقوق الانسان، النازحون والمهجرون داخليا للمدة من (10/6/2014 ولغاية 10/5/ 2015) ،تقرير مقدم الى المقر الخاص للامم المتحدة في العراق،بغداد،2015، ص 1.

(22) محمد رشك غياض، مصدر سبق ذكره، ص 190.

(23) خطة التنمية الوطنية(2013. 2017)، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(24) د.اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط 1، بغداد، 2002،ص 17.

(25) خطة التنمية الوطنية (2013 2017)، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(26) السومرية نيوز،فقرات من موازنة 2018 ونسبة الاقليم فيها، 31 ت 1 2017، على الرابط الالكتروني: WWW.alsumaria.TV.

(27) خطة التنمية الوطنية (2013 2017)، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(28) موازنة 2018 تخفض حصة الاقليم وتسمية محافظات شمال العراق، المسلة نافذة للاعلام الالكتروني الحديث، بغداد، 31 ت 1 2017، على الموقع الالكتروني: almasalahsources@gmail.com.